الأمم المتحدة

S/PV.6187



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٨٧**

الاثنين، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

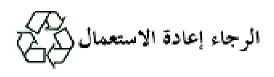
الرئيس:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد دو شياو كونغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد سكراتشيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2009/438)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2009/438)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل سيراليون، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيسة، شغل السيد توراي (سيراليون) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد مايكل فون دير شولنبرغ، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فون دير شولنبرغ إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد جون ماكني، رئيس التشكيلة المخصصة لسيراليون في لجنة بناء السلام والممثل الدائم لكندا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ماكني إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه المشاركين إلى الوثيقة S/2009/438، التي تتضمن التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد مايكل فون دير شولنبرغ، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وسعادة السيد جون ماكني، رئيس التشكيلة المخصصة لسيراليون في لجنة بناء السلام والممثل الدائم لكندا. أعطي الكلمة الآن للسيد فون دير شولنبرغ.

السيد فون دير شولنبرغ (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لعرض التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2009/438).

إن اليوم يوم حداد وطني في سيراليون بعد وفاة ما يقرب من ١٠٠ شخص قضوا نحبهم في البحر بالقرب من فريتاون عندما انقلبت عبارهم. وكان معظم الضحايا من تلاميذ المدارس. ونحن، في فريق الأمم المتحدة القطري،

عملنا مع الحكومة على مدار الأيام القليلة الماضية للمساعدة على انتشال الجثث وتقديم المساعدة الفورية إلى الناجين. أود هنا أن أعرب عن التعازي للأسر المكلومة. وهذا الحادث تذكرة لنا جميعا بهشاشة الهياكل الأساسية في سيراليون وبمدى صعوبة الحياة بالنسبة للمواطن العادي في سيراليون.

في نهاية هذا الشهر، سيكمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل السنة الأولى من عملياته وسينظر مجلس الأمن في توصية الأمين العام بتمديد عمل المكتب لمدة عام واحد. ويجمل تقرير الأمين العام المعروض على الأعضاء التقدم المحرز في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل والتحديات المتبقية أمام السلام والأمن في سيراليون. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتجاوز ما ورد في التقرير وإثارة ثلاث قضايا عامة والتطرق إلى نقطة أخرى محددة.

وكمسألة أولى، أود أن أبرز حجم وتفرد المهمة التي تحاول سيراليون إنجازها، وذلك من منظور تاريخي. فمنذ انتهاء الحرب الأهلية قبل سبع سنوات، شرعت سيراليون في رحلة متميزة نحو بناء بلد مستقر ينعم بالسلام وديمقراطي. وخلال تلك الفترة القصيرة، لم تخلف سيراليون أهوال الحرب الأهلية وراءها فحسب، ولكنها شرعت أيضا في بناء هوية وطنية جديدة وإنشاء مؤسسات الدولة التي ستحول سيراليون إلى مجتمع ديمقراطي قادر على العمل. والأهم من ذلك هو أن سيراليون تريد القيام بذلك بالحفاظ على سلامها الداخلي وبتعزيز سيادة القانون وباحترام العمليات الديمقراطية وبتوفير الرخاء الاقتصادي لشعبها. وتلك مهمة هائلة بأي مقياس، وبخاصة في الإطار الزمني الضيق الذي نريد جميعا إنجازها فيه.

إذا كان التاريخ شيئا يمكن القياس عليه، فإن الماضي لم يشهد سوى أمثلة قليلة للغاية – إن وجدت أمثلة – كان فيها بناء الأمة والدولة شأنا سلميا وديمقراطيا. والديمقراطية لم تتحقق في كثير من البلدان إلاّ بعد الوصول إلى مستوى معين من الرخاء الاقتصادي وإلاّ بعد ظهور طبقة وسطى قوية ومتعلمة. وتحقق الرخاء الاقتصادي من خلال عمليات طويلة وصعبة كثيرا ما تخللتها الأزمات الاقتصادية والبؤس. فوق كل ذلك، استغرق إنجاز عملية بناء الدول وإنشاء مؤسسات دولة فاعلة قرونا في معظم الدول الحديثة.

ونحن الآن نتوقع أن تقفز سيراليون قفزة تاريخية هائلة إلى الأمام بتحقيق السلام والديمقراطية والرخاء وذلك خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز بضع سنوات. لكن سيراليون واحدة من أفقر البلدان في العالم. وليس فيها طبقة وسطى متعلمة كبيرة وما زال أكثر من ٧٠ في المائة من سكانها أميين. كما أن أكثر من ٧٠ في المائة من شبابها ما زالوا عاطلين ومعدل وفيات الأطفال فيها واحد من أعلى المعدلات في العالم وما زالت مؤسسات الدولة فيها ضعيفة. ويتنافس التنوع العرقي واللغوي في سيراليون مع هويتها الوطنية وتتنافس أشكال الحكم التقليدية مع المؤسسات الحكومية الحديثة الناشئة. وبالتالي، فإن التحديات التي يتعين التصدي لها تحديات هائلة. والسؤال هو كيف يمكن لبلد فقير مثل سيراليون أن يحقق السلام والديمقراطية والرخاء، وهي أمور لم تتمكن معظم البلدان الأخرى من تحقيقها بسهولة في ظل ظروف أفضل بكثير.

وأنا أعقد هذه المقارنة التاريخية لأنني أرى أنه يتعين علينا جميعا أن ندرك حجم وتفرد ما تسعى لإنجازه بلدان مثل سيراليون. ويجب أن نشيد بالقيادة السياسية في الحكومة والمعارضة على السواء، وكذلك بالمجتمع المدني والديني في سيراليون، على ما يبذلونه من جهود وعلى شجاعتهم ورؤيتهم في أن يسلكوا هذا الطريق الصعب نحو السلام والديمقراطية والرخاء. ويشكِّل البيان المشترك الصادر مؤخرا الذي أنهى أعمال العنف التي اندلعت في آذار/مارس دليلا

على المؤهلات الديمقراطية الجديدة للقيادة السياسية في سيراليون.

كما يتعين علينا أن نقر بأن الطريق المفضي إلى تحقيق السلام والديمقراطية والازدهار في سيراليون سيكون طريقا وعرا وطويلا وفي بعض الأحيان خطرا. وعلينا أن نتوقع حدوث انحرافات وأخطاء. ولا يوجد مفتاح سحري يمكن استخدامه للدفع بسيراليون إلى المستقبل. ولا توجد معايير مرجعية سهلة تفيدنا بأن سيراليون وصلت إلى بر الأمان. وما سيلزم سيراليون لتكلل بالنجاح هو الوقت والصبر والقيادة الوطنية الحازمة واستمرار الدعم الدولي.

وهذا يقودني إلى المسألة الثانية – وهي أهمية سيراليون في السياق الإقليمي. وتبدأ رحلة سيراليون نحو تحقيق السلام والديمقراطية والازدهار في بيئة إقليمية صعبة. وما زالت الحالة السياسية والأمنية في غرب أفريقيا محفوفة بالمخاطر إلى حد كبير، ونحن نشهد إعادة بروز علامات مثيرة للقلق على وقوع الانقلابات العسكرية والصراعات العرقية والدينية، والتعصب السياسي. كما نشهد زيادة التهديدات الناجمة من ترسيخ الجريمة الدولية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والتهريب والاستكشاف المجحف للموارد الطبيعية وصيد الأسماك غير القانوني في غرب أفريقيا. وبالنظر للاعتماد المتبادل لمعظم بلدان المنطقة، يمكن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تهديد إنجازات سيراليون.

ومن الناحية الأخرى، يمكن لإنشاء سيراليون الناجحة والمتمتعة بالسلام أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على التطورات التي تحصل في المنطقة. وفي الواقع، في وسع سيراليون، إلى جانب بلدان أخرى مثل غانا، أن تصبح نموذجا يمكن أن يحتذي به الآخرون وأن تثبت أنه يمكن للسلام والديمقراطية أن يحققا الفوائد والازدهار. وإذا أحرزنا النجاح في سيراليون، سيوجه ذلك رسالة إيجابية مفادها أن واحدا من أفقر البلدان في العالم – وهو بلد مر بـ ١١ عاما من الحرب الأهلية الوحشية بشكل غير عادي – يمكن أن يبني دولة ديمقراطية قادرة على العمل. وسيراليون في الطريق نحو تزويدنا بقصة نجاح. فلا نفوت هذه الفرصة. وستكون سيراليون بحاجة إلى أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم السياسي والمالي والاقتصادي، ولكن لا ننسى أننا، بدورنا، بحاجة إلى أن تقوم سيراليون بتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين.

وأود الآن أن أنتقل إلى المسألة الثالثة – وهي الدور الجديد الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

ويحدوني الأمل في أن نكون قد تمكّنا، خلال العام الماضي، من إثبات نجاح المفهوم الجديد لأعمال البعثات المتكاملة لبناء السلام وأن يتسنى السحب التدريجي لعملية كبيرة ومكلفة لحفظ السلام واستبدالها ببعثة أقل تكلفة وحجما إلى حد كبير. وأود في هذا الصدد أن ألخص إحدى أهم النقاط.

أولا، إن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون يمثِّل اليوم بعثة أقل حجما وذات أثر خفيف. ومع أن قوة موظفي عملية حفظ السلام قد وصلت في ذروتها إلى حوالي ٢٠ ٠٠٠، فإن البعثة الجديدة لبناء السلام لا يزيد عدد موظفيها الآن على ٧٣ موظفا. ومع البعثة الماضية شملت ١٧ ٠٠٠ من حفظة السلام، لم يعد لدى بعثة بناء السلام الجديدة أي موظفين عسكريين. كما أن بعثة بناء السلام الجديدة أصبحت ذات طابع وطني أكبر؛ إذ أن نصف موظفيها تقريبا الآن يتم تعيينهم محليا، و ١٣ منهم موظفون فنيون وطنيون. وتشمل بعثة بناء السلام المزيد من الاختصاصيين والوطنيين والدوليين بغية تقديم المشورة الفنية

السليمة، ولدى البعثة عدد أقل كثيرا من الموظفين الإداريين وموظفي الدعم الآخرين.

ثانيا، بالرغم من أننا أصبحنا هيكلا تنظيميا أصغر حجما إلى حد كبير، فإننا تمكّنا من الاستمرار في الاضطلاع بدور قوي بوصفنا ميسِّرا سياسيا في البلد، على نحو ما بيّنه الدور الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في المساعدة على حل العنف السياسي الذي اندلع مؤخرا في سيراليون وعلى إصدار البيان المشترك. وبالرغم من قلة عدد الموظفين، تمكنا من المحافظة على وجود ميداني كبير في جميع أنحاء البلد بتكاتفنا مع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية الشريكة.

ثالثا، لقد تمكّنا من منح بعثة بناء السلام توجها جديدا. فبينما كانت بعثة بناء السلام السابقة تركز بشكل رئيسي على توفير الأمن، فإننا نركز الآن بشكل رئيسي على التنمية. ولهذا السبب، وضعنا استراتيجية تقوم على أساس تكامل الولاية السياسية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون مع الولاية الإنمائية لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. ونتيجة ذلك هي الرؤية المشتركة للأمم المتحدة من أجل سيراليون التي أقرها مؤخرا الحكومة ولجنة بناء السلام. وإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل، انضمت ١٧ من وكالات الأمم المتحدة أو صناديقها أو برامجها إلى الرؤية المشتركة، وهي تعمل معا بشأن خمسة مجالات ذات أولوية، ومجموعة من المعايير المرجعية المشتركة و ٢١ برنامجا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر على وجه الخصوص وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، على الدعم الذي قدمه في أن تحظى الاستراتيجية الجديدة بالقبول في إطار الأمم المتحدة.

رابعا، إننا، تمشيا مع سياسات الأمين العام، تمكّنا من الوصول إلى مستوى التكامل التشغيلي بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري الذي يشمل إنشاء وحدة استراتيجية مشتركة وصندوق استئماني متعدد المانحين ومشترك ومكاتب ميدانية إقليمية مشتركة ومبادرات توعية مشتركة وعيادة طبية مشتركة وخدمات أمنية مشتركة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع زملائي في فريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، على الدعم الذي قدموه والحماس الذي أبدوه في إنشاء عملية متكاملة حقا لبناء السلام. وسيكون تكاملنا من مصلحة سيراليون وسيساعد على تحسن كفاءة المعونة.

خامسا، إننا نعمل الآن بصورة مشتركة مع البنك الدولي وغيره من الشركاء الإنمائيين لتحسين تنسيق المعونة وزيادة الملكية الوطنية، تمشيا مع إعلان باريس. ومع وزارة المالية، نقوم في الوقت الحاضر باستكمال إنشاء هيكل جديد وبسيط لتنسيق المعونة. وأنا على اقتناع بأن تحسين تنسيق المعونة يمكن أن يؤدي إلى استخدام الأموال التي تبرع بها المانحون بصورة أكثر فعالية.

سادسا، لقد تمكّنا من تعزيز تعاوننا مع لجنة بناء السلام. وأعتقد أن الدورة الاستثنائية الأخيرة للجنة كانت نموذجا ممتازا لهذا التعاون بين اللجنة في نيويورك وبعثة للأمم المتحدة لبناء السلام في الميدان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير ماكني على الدعم الكبير الذي قدمه وحشد المجتمع الدولي وراء جدول أعمال بناء السلام.

وأخيرا، نحن تمكّنا من تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بطريقة تجعل من السهل إجراء أي انتقال نحو وجود إنمائي عادي، مع نظام لمنسق مقيم. وجميع البرامج تنفذها وكالات الأمم المتحدة؛ ومعظم الخدمات المشتركة، مثل المكاتب الميدانية الإقليمية، تديرها بالفعل وكالات الأمم المتحدة المختلفة؛ وتم بناء مجمعنا

الجديد بهدف أن يصبح دارا للأمم المتحدة في المستقبل. وفي الواقع، تشكل استراتيجيتنا المشتركة، رؤية الأمم المتحدة المشتركة، قناة لإجراء انتقال سلس في المستقبل.

وأود أن أنتقل الآن إلى نقطتي الأخيرة، وهي تتعلق بالتمويل. فنجاح مسيرة سيراليون نحو أن تصبح بلدا ديمقراطيا مستقرا سيتوقف إلى حد كبير على مستوى تمكن الحكومة من توفير فوائد السلام والديمقراطية لجميع أبناء سيراليون. وهذا بدوره سيتوقف على قدرة سيراليون على حشد الدعم المالي الدولي لبرنامجها للتغيير. وأيضا، ستتوقف مصداقية بعثة الأمم المتحدة الجديدة لبناء السلام على قدرتنا على توفير موارد للرؤية المشتركة.

ويحدوني الأمل في أن نتمكن من التعويل على استمرار دعم مجلس الأمن، وعلى دعوة لجنة بناء السلام الدول الأعضاء إلى المشاركة في الاجتماع المقبل للفريق الاستشاري الذي سيعقد في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر وإلى الإسهام نحو تحقيق التنمية في سيراليون. كما آمل أن تدعم الدول الأعضاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد المانحين وأن تضفي على نهجنا الجديد نحو بناء السلام المصداقية اللازمة لنجاحه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فون دير شولنبرغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماكي.

السيد ماكي (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أشارك في مشاورات مجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام. وقد مثّلت لآخر مرة أمام المجلس بهذه الصفة مباشرة قبيل عقد دورة رفيعة المستوى لتشكيلة سيراليون في ١٠ حزيران/يونيه. ويسرني أن أبلغ بأن البعثة أحرزت نجاحا واضحا.

وقاد وزير الخارجية بانغورا ممثل سيراليون، الذي يشاركني الاستضافة، وفدا عالي المستوى ضم ممثلين عن الحكومة وأحد أحزاب المعارضة الرئيسية والمجتمع المدني. وكانت مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنية، بما في ذلك أحد كبار ممثلي المعارضة، شاهدا على التقدم الذي أحرزته سيراليون نحو تعزيز الحوار الوطني وبناء مجتمع ديمقراطي يشمل الجميع. وأنا ممتن أيضا للممثل التنفيذي للأمين العام على تقديم الملاحظات الافتتاحية الثاقبة اليوم.

و لم تدل الدورة الاستثنائية على أن المجتمع الدولي ما زال ملتزما بسيراليون فحسب، بل أسفرت عن نتائج جوهرية أيضا. ورحبت ببرنامج التغيير الذي تتبناه حكومة سيراليون وأيدت الإطار الابتكاري لبناء السلام الذي اقترحته الأمم المتحدة، والرؤية المشتركة للأمم المتحدة تجاه سيراليون وأطلقت صندوقا استئمانيا جديدا متعدد المانحين. وتمثل هذه الجهود خطوة هامة نحو ترشيد جهود بناء السلام وتعزيز التنسيق وتحسين فعالية المساعدة الدولية.

كما قررت لجنة بناء السلام في الدورة الاستثنائية أن تنسق أنشطتها المستقبلية في سيراليون مع برنامج التغيير، ولا سيما مع التركيز على ثلاث أولويات بناء السلام وهي: البطالة بين الشباب والاتجار بالمخدرات والحكم الرشيد. وستستمر لجنة بناء السلام في الدعوة إلى مزيد من التعاون دون الإقليمي وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وهذا الشكل الجديد والأخف من أشكال المشاركة يعيد تأكيد الملكية الوطنية، وفي الوقت نفسه، يبسط دعم لجنة بناء السلام لسيراليون.

وبما أن الاستراتيجية راسخة الآن، يقع على عاتق سيراليون والمجتمع الدولي التصدي للتحديات المتبقية لبناء السلام. ويسرني أن ألاحظ أن الهدوء ساد في سيراليون

خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وإن كانت حوادث العنف السياسي التي وقعت في آذار/مارس تشير إلى أن الوضع في البلد ما زال هشا، فإن جهود الأحزاب السياسية الرئيسية وأسرة الأمم المتحدة في سيراليون وعملها في متابعة البيان المشترك جهود تستحق الثناء. وفي هذا الصدد، فالجهود الرامية إلى توسيع نطاق هذه المناقشات خارج فريتاون لتشمل أجنحة الشبيبة في الأحزاب السياسية الرئيسية هي موضع ترحيب خاص. كما ينطبق ذلك على إنشاء لجنة للتحقيق في ادعاءات العنف الجنسي التي وقعت في ١٦ آذار/مارس خلال حوادث العنف السياسي. ويسرني أيضا التنويه بأن صندوق بناء السلام قدم دعما مفيدا لمتابعة البيان المشترك من خلال مرفق الصندوق لحالات الطوارئ.

تعد كل هذه الخطوات التي اتخذت تطورات إيجابية، ولكن يجب على المجتمع الدولي ألا يتهاون. إذ ما زال الوضع في سيراليون هشا ويجب توطيد التقدم المحرز حتى الآن من أجل تحقيق حياة سياسية سلمية ديمقراطية وشاملة للجميع. في الواقع، وما زالت توجد تهديدات خطيرة لتوطيد السلام. أولا، ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ما زال يشكل خطرا كامنا لزعزعة الاستقرار. ولئن كانت برامج لمعالجة هذه المشكلة قد بدء العمل بها، فما زال يتعين وضع استراتيجية أكثر تماسكا وتناسقا. ومن أجل القيام بهذا الدور، ينبغي لحكومة سيراليون إنشاء اللجنة الوطنية للشباب المقترحة في أسرع وقت ممكن. بالإضافة إلى ذلك، سيساعد تقديم الدعم لاستراتيجية برنامج التغيير فيما يتعلق بالبنية التحتية والتنمية الزراعية على حفز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل للناس الأكثر عرضة للخطر.

ثانيا، ما زال الاتجار غير المشروع بالمخدرات يمثل تحديا خطيرا. فهو مشكلة إقليمية لها آثار على الصعيد العالمي، وقد سرني كثيرا أن أشارك في إطلاق مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بالمنطقة الساحلية في غرب أفريقيا في تموز/ يوليه ٢٠٠٩ بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ولن تستفيد سيراليون مباشرة من هذا البرنامج فحسب، وإنما ستتلقى دعما مماثلا أيضا من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول والعديد من الجهات المانحة الرئيسية لتحسين أداء فرقة العمل المشتركة السيراليونية لمنع المخدرات. ويسلط إتلاف أجهزة الأمن السيراليونية في الآونة الأخيرة مخزونات كبيرة من القنب الضوء على الحاجة إلى معالجة هذه المسألة قبل أن تخلق مشاكل اقتصادية – اجتماعية محلية.

وأخيرا، هناك ضرورة لإحراز تقدم من أجل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. وما زال يتعين إكمال عملية الإصلاح الدستوري ولا بد من تعزيز القدرات في قطاع العدالة على الصعيدين الرسمي والتقليدي. وبالمثل، تعمل لجنة مكافحة الفساد بجد وحققت بعض النجاح مؤخرا، ولكن ما زال يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل مكافحة ثقافة الفساد في سيراليون. كما سيساعد الاستمرار في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة على أن يظهر للسكان المدنيين أن الصراع قد انتهى حقا.

ولجنة بناء السلام مستعدة لدعم الجهود المبذولة المتعلقة بكل من هذه الأولويات الأساسية، ولكن لن يكون بوسع سيراليون تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات لبناء السلام بدون الدعم الفعال من المجتمع الدولي. ويصح ذلك بوجه خاص نظرا للمناخ المالي السائد. وتباطؤ النمو والآثار المترتبة على انخفاض قيمة العملة انخفاضا كبيرا ستؤثر على ميزانية الحكومة والأفراد من مواطني سيراليون. ويكتسي اجتماع الفريق الاستشاري المقرر عقده في تشرين الثاني/ نوفمبر قدرا أكبر من الأهمية في هذا السياق. ويجب على المجتمع الدولي ضمان ألا تترك البلدان التي تمر في مرحلة

حرجة من عملية انتقالها إلى السلام الدائم والاستقرار لتعاني وحدها من آثار الأزمة المالية. وسيكون ضروريا توفير التمويل اللازم لبرنامج التغيير والرؤية المشتركة للأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أثني على العمل الممتاز الذي يقوم به الممثل التنفيذي للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري في سيراليون. فنهجهم نهج ابتكاري وفعال. وهو نموذج يتعين دراسته بعناية وتكراره حيثما كان ذلك ممكنا.

ما زالت لجنة بناء السلام ملتزمة التزاما تاما بدعم سيراليون. وفي الأشهر المقبلة، ستدعو اللجنة بالنيابة عن سيراليون إلى اجتماع الفريق الاستشاري وسترصد التقدم المحرز في البيان المشترك وستشارك بشكل مباشر في الأولويات الأساسية الثلاث لبناء السلام التي حددت في الدورة الاستثنائية. ونحن إذ نبذل هذا الجهد نتطلع إلى الدعم القوي والمتواصل من مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ماكي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد توراي (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أقدم لكم التهنئة القلبية من وفد بلدي بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/ سبتمبر. كما يقدر وفد بلدي المجلس أيما تقدير على نظره في تقرير الأمين العام الشامل عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، الوارد في الوثيقة S/2009/438، ونشكر الأمين العام على هذا الجهد الطيب.

كما أود أن أعرب من خلالكم، سيدتي الرئيسة، عن امتناني لأعضاء تشكيلة سيراليون، ولا سيما رئيسها، السفير جون ماكي، على قيادته الفعالة وبيانه المفيد الذي أدلى به أمام المجلس، وللممثل التنفيذي للأمين العام، السيد مايكل فون دير شولنبرغ على إحاطته الإعلامية المفيدة والثاقبة التي قدمها اليوم، ولجميع أعضاء لجنة بناء السلام والصندوق على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى ضمان أن تبقى العملية في مسارها الصحيح.

قبل ثلاثة أشهر، اجتمعنا في هذه القاعة للنظر في الاستعراض الدوري الذي يجري مرة كل ثلاثة أشهر لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. أما في جلسة اليوم، فإننا نجري استعراضا آخر ينبغي أن يفضي إلى تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون للأشهر الـ ١٢ المقبلة.

إن حكومة سيراليون وشعبها باستعدادهما للجهود المبذولة في الماضي في محاولة للتقييم، مقتنعان بأن هناك قيمة مضافة كبيرة. والنهج السريع والابتكاري الذي تبنته قيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لمعالجة الاشتباكات التي وقعت في ١٦ آذار/مارس بين أتباع الحزبين السياسيين الرئيسيين، يبيّن بحق مبرر وجود مكتب للبعثة. في هذا الصدد، يسرني أن أسجل رسميا تقديري الكبير للنضج والالتزام اللذين أبداهما الحزبان السياسيان الرئيسيان، واستمرارهما في القيام بذلك، في تنفيذ البيان المشترك الموقع في ٢٩ نيسان/أبريل، لتعزيز التعايش السلمي والحوار المسؤول في الحكم.

ورغم التقدم الكبير المحرز في تعزيز الحوار بين الأطراف ومكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود وتعزيز الأمن في أنحاء البلاد، فإن الحكومة في الوقت نفسه لا تستخف بالتحديات التي تواجهها في التصدي لمسائل الإدارة العامة وقضايا حقوق الإنسان وحالة البطالة بين الشباب وما يرتبط بها من عدم

يقين وعواقب، ولا تتجاهل إنشاء وتفعيل الآليات المؤسسية والهياكل التنفيذية الأساسية ذات الصلة.

ولا شك أيضا في أن التراجع الاقتصادي والمالي يؤثر سلبا على قدرة الحكومة على التصدي لبعض التحديات الاجتماعية الاقتصادية التي تواجه عمليتنا الهشة لتوطيد السلام. وفي مسعى للتصدي لتلك التحديات، استضافت معالي السيدة زينب حواء بانغورا، وزيرة الخارجية، والسفير جون ماكني، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون، في ١٠ حزيران/يونيه حدثا رفيع المستوى لحشد الدعم والموارد لبرنامج التغيير الذي وضعته الحكومة والرؤية المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري كآلية تنسيق للتعاون بين الشركاء والحكومة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد على الحاجة لدعم الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين البالغ حجمه ٣٥ مليون دولار لتنفيذ الأطر الاستراتيجية التي أعلنت في حدث حزيران/يونيه الرفيع المستوى والمقرر إطلاقها رسميا في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام.

ونرحب بأي قرار يتخذه المجلس لتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لمدة عام واحد آخر، على أن تجري مراجعة القرار مرتين سنويا. وبالنسبة للمعايير المرجعية، نحن نعتبر أن هناك بالفعل معايير مرجعية في إطار آلية التنفيذ والرصد الخاصة بالرؤية المشتركة للأمم المتحدة المتفق عليها مع الحكومة وأنه لا حاجة لمعايير مرجعية إضافية ستتطلب، في أي حال، دعما عاجلا آخر من الحكومة وكل أصحاب المصلحة، وهو ما قد لا يكون متاحا في الوقت المناسب.

وبالنسبة لاستراتيجية الخروج وإطارها الزمني، فبقدر ما أن سيراليون لا ترغب بلا شك في البقاء إلى الأبد على جدول أعمال المجلس لبناء السلام وتجاوز فترة ضيافتها، فإننا ندرك التهديدات والتحديات القائمة والناشئة للسلام والأمن والتنمية التي تواجه المنطقة دون الإقليمية والحاجة لمواصلة رصد التقدم عبر ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في إطار الاستراتيجيات المستمرة الجاري تنفيذها حاليا. ونرى أن الأمن في المنطقة دون الإقليمية لا يزال تحديا هائلا وهشا جدا، بالنظر إلى الديناميات دون الإقليمية الحالية، ومسألة ينغا والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بشكل عام ومنطقة حوض نهر مانو وخليج غينيا بصفة خاصة، بما لا يبرر أي خروج آمن قريب للوجود الدولي المطلوب بشدة والمساعدة والدعم اللذين يوفرهما ويقدمهما مكتب الأمم المتحدة واللذين تشتد إليهما الحاجة قبل انتخابات ٢٠١٢ في سيراليون.

وباسم حكومة وشعب سيراليون، بما في ذلك المعارضة وأعضاء المجتمع المدني والجماعات الضعيفة، أود في الختام أن أؤكد من جديد على خالص امتناننا للمجلس والأمم المتحدة وشركائنا الثنائيين والمجتمع الدولي الواسع على انخراطهم المستمر بشأن سيراليون من أجل التحول والانتقال السلمي بشكل أفضل، وأن أُطمئن المجلس مرة أخرى على عزم الحكومة على الحفاظ على الزخم الحالي باتجاه التعافي الوطني وتوطيد السلام من خلال السعي بثبات للتغلب على مشاكل البلاد الاجتماعية والاقتصادية المتبقية وتأمين تنميتها في المستقبل متحررة من العوز والخوف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا المتعلقة بالموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.